العلاقات بين الصين ودول جزر الباسيفيك
الفرص والتحديات

عادل على
باحث في الشئون الصينية

الملخص:

تُبدي قوى إقليمية ودولية كبرى قلقًا واضحًا إزاء تنامي نفوذ الصين في منطقة جنوب المحيط الهادئ، والتي أصبحت منطقة تنافس جديدة بين هذه القوى، بغية الحصول على الثروات ورغبة كل قوة في تعظيم نفوذها وتأثيرها على مستقبل العالم، وقد جاءت جولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال الفترة من ٢٦ مايو إلى ٤ يونيو ٢٠٢٢، إلى المنطقة، والتي زار خلالها ثماني دول في ظل سياقات إقليمية ودولية معاكسة بالنسبة للصين، جسدها قلق ومخاوف القوى الإقليمية – ومعها واشنطن – بشأن الاتفاق الأمني المثير للجدل الذي أبرمته الصين مؤخراً مع جزر سليمان.

ومن ثم هناك تحديات تواجه العلاقات بين الصين ودول الباسيفيك، ولاسيما في ضوء المنافسة المحتدمة في الآونة الأخيرة بين الصين والولايات المتحدة ومعهما أستراليا على بسط النفوذ والهيمنة في منطقة المحيط الهادئ.

Abstract:

The opportunity to get riches and the desire for opportunity and the desire for the power of maximizing and its impact on the world, its impact on the world, its impact on the future of Chinese out-bound tourism and its impact from May 26 to June 4 2022, to the area surrounding the recent controversy, has recently become about Solomon Islands.

Hence, there are challenges facing the relations between China and the Pacific countries, especially in light of the recent fierce competition between China and the United States, and with them Australia, to extend influence and hegemony in the Pacific region.

مقدمة :

في ٢٤ مايو ٢٠٢٢، أعلن وانغ ون بين المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أن وزير الخارجية الصيني وانغ يي سيقوم بزيارة رسمية إلى جزر سليمان وكيريباتي وساموا وفيجي وتونغا وفانواتو وبابوا نيو غينيا وتيمور الشرقية بناء على دعوة، اعتباراً من ٢٦ مايو حتى ٤ يونيو ٢٠٢٢، موضحاً أن وانغ سيزور أيضاً ولايات ميكرونيزيا الموحدة (افتراضياً) عبر رابط فيديو، وسيلتقي مع رئيس وزراء جزر كوك الذي يتولى منصب وزير الخارجية أيضاً، ورئيس وزراء نيوي الذي يتولى أيضاً منصب وزير الخارجية عبر رابط فيديو، كما سيتولى رئاسة الاجتماع الثاني لوزراء خارجية الصين ودول جزر الباسيفيك في فيجي.

أولاً: السياقات الإقليمية والدولية المحيطة بالجولة

جاءت جولة وانغ يي في ظل سياقات إقليمية ودولية مثّلت تهديدات وتحديات واضحة للصين، على خلفية تنامي نفوذها ومكانتها في آسيا ومنطقة الباسيفيك. فعلى المستوى الإقليمي، جاءت الجولة في ظل قلق عميق أبدته بعض القوى الإقليمية، كأستراليا ونيوزيلندا واليابان، بشأن أهداف الصين وراء الاتفاق الأمني الذي أبرمته مع جزر سليمان في أبريل ٢٠٢٢، ولاسيما لجهة إمكانية إقامة قاعدة عسكرية صينية في هذا البلد. حيث تشعر كانبيرا منذ فترة طويلة بالقلق من إمكانية بناء الصين قاعدة بحرية في جنوب المحيط الهادئ، من شأنها أن تسمح لها بإبراز قوتها البحرية خارج حدودها. وذلك رغم نفي الصين وجزر سليمان وجود مثل هذه الخطط.

وفي ٨ مايو ٢٠٢٢، أصدرت كل من الولايات المتحدة وأستراليا واليابان ونيوزيلندا بياناً مشتركاً ينتقد الاتفاق الأمني باعتباره يشكل "أخطاراً جسيمة على

منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة". وقد بدا لافتًا موقف إحدى دول جزر الباسيفيك، وهي دولة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إزاء الاتفاق. إذ وجه رئيسها "ديفيد بانويلو" رسالة لرئيس وزراء جزر سليمان ماناسيه سوغافاري لإعادة النظر في التوقيع على الاتفاقية، مبديًا مخاوفه من "أن تكون جزر المحيط الهادئ في قلب مواجهة مستقبلية بين هاتين القوتين العظميين"، في إشارة للصين والولايات المتحدة. وقد بررت الدول المشار إليها مخاوفها بأن من شأن الوجود الصيني المتزايد في المحيط الهادئ أن يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة، لاسيما وأن جزر سليمان تقع على بُعد ٢٠٠٠ كيلو متر فقط من الساحل الشرقي لأستراليا.

ومما يزيد من تلك المخاوف، ما أشارت إليه صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية من أن الاتفاقية مثار الجدل تضمن أنه إذا تعرضت مشروعات بكين الكبرى – وأهمها مبادرة الحزام والطريق – إلى مشكلات، فإنه "يمكن للصين اللجوء إلى مبدأ استخدام القوة العسكرية، لحماية وجودها الاقتصادي والطرق والسكك الحديدية والموانئ التي تشكل البنية التحتية لطريق الحرير".

وبجانب ما سبق، فقد جاءت الجولة في ظل ظروف استثنائية وغير مسبوقة، لجهة استمرار تفشي (كوفيد -١٩) في دول جزر الباسيفيك، ما دفعها إلى فرض إجراءات إغلاق للحدود تُعد الأكثر صرامة في العالم، في ظل هشاشة أنظمة الرعاية الصحية فيها.

<u>أما على المستوى الدولي،</u> فقد جاءت الجولة بعد وقت قصير من تحركات قادتها واشنطن بالتعاون مع حلفائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ضد الصين. وذلك ارتباطًا باستراتيجية إدارة جو بايدن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تهدف بالأساس إلى مواجهة النفوذ المتنامي للصين، كأولوية قصوى للسياسة الخارجية لإدارته تجاه الصين.

وقد جاءت تحركات إدارة بايدن في الفترة الأخيرة داعمة لهذا التوجه. إذ استهدفت الولايات المتحدة، بالتعاون مع حلفائها الإقليميين في آسيا، الصين، عبر تحركات أخذت

أبعاداً أمنية – استراتيجية واقتصادية. البُعد الأمني – الاستراتيجي جسدته مبادرة "شراكة المحيطين الهندي والهادئ للتوعية البحرية" Indo-Pacific Partnership for Maritime Domain Awareness (IPMDA)، التي أطلقتها الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا خلال قمة الحوار الأمني الرباعي (كواد) في ٢٤ مايو الماضي بالعاصمة اليابانية طوكيو، بهدف تعزيز مراقبة الأنشطة البحرية الصينية. وهو ما قد يترتب عليه الإضرار ببعض قطاعات الاقتصاد الصيني التي تعتمد على الصيد في المياه الإقليمية. فعلى الرغم من أن الهدف المعلن للمبادرة الجديدة يتمثل في الحد من الصيد غير المشروع في المحيطين الهندي والهادئ، فإن الهدف غير المعلن لها، هو مراقبة أسطول الصيد الصيني الضخم. وعلى ما يبدو، فإن الولايات المتحدة تقوم باستخدام "الحوار الأمني الرباعي" كأحد الآليات المهمة لحشد حلفائها الإقليميين في سياق استراتيجيتها الهادفة إلى احتواء الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

البُعد الاقتصادي لتلك التحركات – وهو الأكثر أهمية – تجلى في إطلاق بايدن في ٢٠٢٢/٥/٢٣، ما أسماه الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity (IPEF) والذي يضم في عضويته ١٣ دولة، ليس من بينها الصين، بالرغم من كونها لاعباً رئيسياً في تحقيق التنمية الإقليمية، وهذه الدول، هي: الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا (الدول المكونة لتحالف "كواد")، وكذلك بروناي، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام. وتشكل هذه الدول مجتمعة نحو ٤٠% من إجمالي الناتج العالمي. وقد انضمت فيجي، وهي إحدى الدول الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ، إلى المبادرة ليصبح عدد أعضائها ١٤ دولة.

وخلال زيارته إلى آسيا، لحضور قمة الحوار الأمني الرباعي، فقد عمل الرئيس بايدن على تعزيز التحالف بين بلاده وكل من كوريا الجنوبية واليابان، لموازنة القوة

الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية المتزايدة للصين. كما كررت الولايات المتحدة مؤخرًا فكرة إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية حول الصين، بهدف بناء تحالف مناهض للصين في آسيا وتشكيل "الناتو الآسيوي" في نهاية المطاف.

كما جاءت جولة الوزير الصيني أيضًا في ظل تصاعد التوتر بين الصين والولايات المتحدة بعد توقيع الأولى اتفاقًا أمنيًا مع جزر سليمان، اعتبرته الثانية تهديدًا مباشرًا لمصالحها وأمنها الاستراتيجي، ويلبي الطموحات العسكرية لبكين.

ثانياً: دوافع الجولة في هذا التوقيت بالذات

باعتبارها جولة سلام وتعاون وصداقة، فقد هدفت جولة وانغ يي إلى توطيد الصداقة وتعزيز التعاون ومواجهة التحديات معًا والسعي لتحقيق تنمية مشتركة وبناء مستقبل أفضل بشكل مشترك مع جميع دول جزر الباسيفيك التي تربطها علاقات دبلوماسية مع الصين. بجانب استعداد الصين لتقديم إسهامات جديدة لتعزيز التنمية والنهوض والسلام والهدوء في منطقة جنوب الباسيفيك، وبناء مجتمع مصير مشترك أوثق بين الصين وهذه الدول.

وبجانب تلك الأهداف ذات الطبيعة العامة، فإن الجولة الأخيرة لوزير الخارجية الصيني إلى دول جزر الباسيفيك في هذا التوقيت بالذات حظيت باهتمام كبير، وذلك بالنظر إلى طبيعة ما تضمنته من قضايا ملحة في سياق العلاقات بين الجانبين، وذلك ارتباطًا بالسياقات الإقليمية والدولية السابق الإشارة إليها. ومن هنا، يمكن القول إن أبرز أهداف ودوافع جولة وانغ يي تمثلت في الآتي:

- <u>إمكانية إبرام اتفاق إقليمي للأمن والتجارة مع دول المحيط الهادئ</u>: وذلك فيما يبدو ردًا صينيًا على التحركات الأمريكية الأخيرة ضدها، وقيام واشنطن بإطلاق ما أسمته الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والذي يستهدف بشكل أساسي الصين ويعمل على عزلها عن محيطها الإقليمي. وقد تمت مناقشة الاتفاق، في إطار ما أطلقت عليه بكين "رؤية التنمية الشاملة"، أثناء اللقاء الذي عُقد في

فيجي بين وانغ ووزراء خارجية دول الباسيفيك في ٣٠ مايو الماضي. وبحسب صحيفة (الغارديان) البريطانية، يتضمن الجانب الاقتصادي، لمسودة الاتفاق، المكتوبة بأسلوب مشابه للاتفاق الأمني الثنائي الذي وقعته الصين مع جزر سليمان، وخطة عمل مدتها خمس سنوات، مجموعة كبيرة من القضايا بما في ذلك التجارة والتمويل والاستثمار والسياحة والصحة العامة ودعم (كوفيد -١٩)، وإقامة التبادلات الثقافية واللغة الصينية والتدريب والمنح الدراسية، وكذلك الوقاية من الكوارث والإغاثة.

ويقترح الاتفاق تعزيز التجارة بين الجانبين، بما في ذلك استكشاف إمكانية إنشاء "منطقة تجارة حرة" مع دول المحيط الهادئ. كما يسعى لتوسيع التعاون المتبادل في مجالات البنية التحتية والطاقة والتعدين وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وتأمل الصين في المزيد من الاستثمار المباشر في دول المحيط الهادئ من "الشركات الصينية ذات السمعة الطيبة". وتقترح الصين أيضًا بشكل مشترك إنتاج "خطة بحرية مكانية" والمشاركة في رسم الخرائط البحرية الحساسة، فضلًا عن السماح للصين بالحصول على قدر أكبر من الموارد الطبيعية.

وعلى الجانب الأمني، يركز الاتفاق المقترح بشكل أساسي على مشاركة الصين في أمن المحيط الهادئ. حيث يقترح مشروع الاتفاق "توسيع التعاون في مجال إنفاذ القانون، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود بشكل مشترك وإنشاء آلية حوار حول قدرة إنفاذ القانون والتعاون الشرطي". علاوة على تعزيز التعاون في مجال "الأمن السيبراني" وتعزيز "صياغة قواعد لإدارة البيانات العالمية"، وهو ما قد يعني حدوث تحول كبير في نظام الأمن الإقليمي، ويضع دول جزر المحيط الهادئ بقوة في مركز شد الحبل الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها، حسبما أشارت إليه صحيفة (الغارديان) البريطانية.

- تبديد القلق الإقليمي والدولي بشأن الاتفاق الأمني مع جزر سليمان: سعت بكين إلى تبديد القلق الإقليمي والدولي بشأن الاتفاق الأمني الذي أبرمته مع جزر سليمان. وذلك في ضوء ما ترتب على الاتفاق من إثارة مخاوف كل من الولايات المتحدة وأستراليا من أن يتيح إقامة وجود عسكري صيني في الأرخبيل. إذ يتضمن مشروع الاتفاق هذا بنداً يسمح بنشر قوات من الجيش والشرطة والبحرية الصينية على الجزيرة الواقعة على بعد أقل من ألفي كيلو متر من أستراليا.
- عقد القمة الثانية بين الصين ودول جزر المحيط الهادئ: وذلك في إطار آلية اجتماع وزراء خارجية الصين ودول جزر المحيط الهادئ التي تم إنشاؤها رسمياً في أكتوبر ٢٠٢١، وهي توفر منصة جديدة ومهمة لكلا الجانبين لتعزيز الحوار وتعزيز الثقة المتبادلة ودعم التعاون. وقد ناقشت القمة المنعقدة عبر الإنترنت مقترحات صينية ترتبط بزيادة الانخراط بشكل كبير في الأمن والاقتصاد والسياسة في جنوب المحيط الهادئ. وارتباطًا بهذه القمة، بعث الرئيس الصيني شي جين بينغ رسالة مفادها بأن الصين ستكون "شقيقة جيّدة" للمنطقة التي يربطها بها "مصير مشترك".

ثالثاً: أبرز ملامح العلاقات بين الصين وهذه الدول

تتمتع الصين والدول الجزرية في المحيط الهادئ بعلاقات عريقة يعود تاريخها إلى أكثر من مائة عام، عندما عبر المهاجرون الصينيون المحيط وقاموا بالاستقرار في المجتمعات المحلية، ومن خلال استقراء طبيعة العلاقات بين الصين وهذه الدول، يمكن القول إن ثمة مجموعة من السمات والملامح البارزة التي تميز هذه العلاقات، يمكن رصدها في النقاط التالية:

- الحداثة النسبية لهذه العلاقات: تعتبر العلاقات بين الصين وهذه الدول حديثة نسبياً بمعيار الزمن. إذ يرجع أقدمها إلى ما قبل نحو خمسة عقود تقريباً، وتحديداً إلى

عام ١٩٧٥. فيما يرجع أحدثها إلى ما قبل نحو ثلاثة أعوام فقط، وتحديداً إلى عام ٢٠١٩. وكانت فيجي أول دولة من دول جزر الباسيفيك تُقيم علاقات دبلوماسية مع الصين (عام ١٩٧٥). فيما تُعد جزر سليمان أحدث دولة من دول الباسيفيك تُقيم علاقات مع الصين (عام ٢٠١٩)، بعد قيامها بقطع علاقاتها مع تايوان.

- الاعتراف بمبدأ "صين واحدة"، كمبدأ أساسي حاكم للعلاقات بين الصين وهذه الدول: تعترف دول الباسيفيك التي تُقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع جمهورية الصين الشعبية بحكومة الصين كممثل شرعي وحيد للصين، ولا تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان انطلاقًا من مبدأ "صين واحدة"، والذي يُعد المبدأ الأساسي الحاكم لعلاقات هذه الدول مع الصين. حيث تؤكد هذه الدول بشكل دائم التزامها بسياسة "صين واحدة" واحترامها لسيادة الصين وسلامة أراضيها، فضلًا عن دعمها لإعادة توحيد الصين.
- تعاون الجانبين في البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق: تُعد دول الباسيفيك شريكًا مهمًا للصين في مبادرة الحزام والطريق التي طرحتها الصين في عام ٢٠١٣. حيث وقعت الأخيرة وثائق تعاون مع جميع دول جزر المحيط الهادئ العشر التي تُقيم علاقات دبلوماسية معها، من أجل بناء مبادرة الحزام والطريق بشكل مشترك. ويعمل الجانبان على ربط وتضافر استراتيجيات التنمية في كليهما. كما تقوم الصين بتشجيع المزيد من شركاتها على الاستثمار وإقامة المشروعات المشتركة في هذه الدول، ولاسيما في مجال البنية التحتية.
- الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى: يُعد هذا الملمح أحد أبرز سمات العلاقات القوية والمتنامية بين الصين ودول الباسيفيك. ومن هذه الزيارات على سبيل المثال وليس الحصر: زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى بابوا نيو غينيا يومي ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠١٨، وهي أول زيارة دولة يقوم بها رئيس صيني إلى هذا البلد منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٦. وزيارة

رئيس كيريباتي تانيتي ماماو إلى الصين خلال الفترة من ٤-١١ ينـــاير ٢٠٢٠، وأجرى خلالها محادثات مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في قاعة الشعب الكبرى في بكين. فضلًا عن زيارة رئيس وزراء ساموا تويلابيا سايليلي ماليليغـــاوي إلـــى الصين في سبتمبر ٢٠١٩، لحضور الاجتماع السنوي لمنتدى دافوس.

- التعاون الاقتصادي والتجاري: هناك تعاون اقتصادي وتجاري ملموس بين الصيـــن ودول الباسيفيك. حيث توجد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين، بما يؤطر العلاقات الاقتصادية بينهما. علاوة على وجود تبادل تجارى بينهما. ومن أبرز المؤشرات على هذا التعاون وفقًا لما ذكرته الخارجية الصينية: قيام الصـــين بتنفيذ ما يقرب من ٥٠٠ من مشاريع المصانع الكاملة ومشاريع المساعدات الفنية والمساعدات العينية والقروض الميسرة في الدول الجزرية بالمحـــيط الـــهـــادئ، لمساعدتها على تشييد بنى تحتية مثل الطرق والجسور والأرصفة والمستشفـــيـــات والمدارس. وكذلك، قيامها بتدريب حوالي ١٠ آلاف مهني في مختلف المجـــالات. علاوة على ذلك، تعمل الصين مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لتحـــقـــيـــق التنمية والرخاء المشتركين دون استهداف أحد، ففي الفترة من عـــام ١٩٩٢ إلـــى عام ٢٠٢١، سجل حجم التجارة بين الصين وهذه الدول زيادة سنوية بلغـــت فـــي المتوسط ١٣ في المائة وتوسعت بواقع أكثر من ١٣ ضعفًا.
- التعاون في مكافحة (كوفيد -١٩): تعاونت الصين مع دول الباسيفيك في مكافحـــة جائحة (كوفيد -١٩)، حيث قدمت الصين حتى الآن نحو ٥٩٠ ألف جـــرعـــة مـــن اللقاحات وأكثر من ١٠٠ طن من الإمدادات إلى هذه الدول، بالإضافة إلى تـــبـــادل المعلومات والخبرات، وتحسين قدرة هذه الدول على مواجهة حوادث الصحة العامة والكوارث الطبيعية الكبرى.
- التعاون العسكري بين الجانبين: تمتد العلاقات بين الصين ودول جزر الباسيفيك إلى التعاون في المجال العسكري. حيث يرى باحثون صينيون أن ثمة دوراً مهماً تلعبـــه

بلدان جزر المحيط الهادئ في استراتيجية الأمن القومي الصيني. وفي هذا الإطار، يشير البعض إلى تركيز جيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) في مشاركته في جزر المحيط الهادئ على القوات العسكرية لكل من فيجي وبابوا نيو غينيا وتونغا، بالإضافة إلى قوة الشرطة المتنقلة الصغيرة في فانواتو. كما تشير بعض المصادر إلى قيام وفود جيش التحرير الشعبي الصيني بـ ٢٤ زيارة إلى جزر المحيط الهادئ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٩، شملت أكثر من ٦٠ في المائة منها سفن بحرية تابعة لجيش التحرير الشعبي. ومن الأمثلة على المساعدات العسكرية الصينية لبلدان جزر المحيط الهادئ: تبرع الصين بـ ٦٢ مركبة لقوة دفاع بابوا نيو غينيا في عام ٢٠١٧، وتبرع جيش التحرير الشعبي في ديسمبر ٢٠١٨ بسفينة هيدروغرافية ومراقبة للبحرية الفيجية، وقيامه بتقديم ٤٧ مركبة عسكرية أخرى إلى فيجي في أبريل ٢٠٢٠.

- وجود تعاون ثقافي وتعليمي ملموس بين الجانبين:_هناك علاقات ثقافية وتعليمية ملحوظة بين الصين ودول الباسيفيك، يعكسها قيام الصين بتقديم منح تعليمية ودراسية حكومية لأبناء هذه الدول. كما قامت دول المحيط الهادئ الجزرية بإدماج تعليم اللغة الصينية في نظام التعليم الوطني بها.

رابعاً: نتائج الجولة ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها

تمخضت جولة وزير الخارجية الصيني الأخيرة في منطقة جنوب المحيط الهادئ عن نتائج وتوافقات إيجابية عدة، تصب ليس فحسب في سياق تفعيل وتعزيز علاقات التعاون الثنائي بين الطرفين، وإنما أيضًا في تعزيز الدور والنفوذ الإقليمي للصين في منطقة الباسيفيك.

فعلى المستوى الجماعي: يمكن القول إن العلاقات بين الصين ودول جزر الباسيفيك ينتظرها مستقبل واعد، وذلك انطلاقًا من النتائج المهمة التي نجحت جولة وانغ في التأكيد عليها، والتي تتمثل في الآتي:

- التأكيد على المبادئ الحاكمة للعلاقات، والمتمثلة في: التمسك بالتعامل على قدم المساواة، والاحترام المتبادل، والتعاون القائم على الكسب المشترك، والانفتاح والشمول في تطوير علاقات الصين مع الدول الجزرية في المحيط الهادئ.
- تدعيم الأساس السياسي للعلاقات: ترتكز العلاقات بين الصين ودول الباسيفيك على الالتزام المتبادل بين الجانبين بمجموعة من المبادئ والأسس السياسية الرئيسية. حيث يدعم كل منهما الآخر بشكل ثابت استقلال وسيادة وسلامة الأراضي، ويلتزم الجانبان بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها، وكذلك يدعم كل منهما الآخر في حماية مصالحهما الجوهرية واختيارهما لمسار التنمية. كما تلتزم دول الباسيفيك الجزرية بمبدأ "صين واحدة" وتنتهج جميعها سياسة ودية تجاه الصين.
- تعميق التشارك في بناء مبادرة الحزام والطريق: تمخضت الجولة عن التوافق بين الصين وهذه الدول على تعميق التعاون في البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق، وتعزيز التآزر بين استراتيجيات التنمية لدى الجانبين، علاوة على الاستفادة من إمكانات التعاون العملي بينهما. حيث أبدت الصين دعمها لهذه الدول في الاستفادة الكاملة من مزاياها النسبية وتسريع التنمية والنهوض. وتعهدت الصين لهذه الدول بإتخاذ إجراءات جادة لتسهيل التجارة والاستثمار في كلا الاتجاهين، وتوسيع صادراتها من المنتجات التنافسية إلى الصين.

وفي هذا السياق، تعهدت الصين بإلغاء التعريفات الجمركية على ٩٨% من المواد الخاضعة للضريبة التي تصدرها جزر سليمان إليها. كما تعهدت بإعطاء الدور الكامل لمزايا كيريباتي في الموارد، وخلق معالم جديدة في التعاون البحري على أساس الحماية البيئية. وأبدت استعدادها لمساعدة فيجي على تسريع التعافي بعد (كوفيد -١٩)، وإنشاء المزيد من المشروعات عالية الجودة والعمل على إنجاح مشروع التعاون في تكنولوجيا عشب جونتساو. بجانب تأكيدها العمل على ضمان

نجاح المشاريع التي تشمل الملاعب الرياضية والبنية التحتية لطاقة الرياح في تونغا. علاوة على اتفاقها مع بابوا نيو غينيا على استكمال دراسة الجدوى الخاصة باتفاق التجارة الحرة بين البلدين، وتوسيع التعاون في مجالات الطاقة ومصائد الأسماك، والاتصالات، والرعاية الصحية.

- الدفاع المشترك عن مصالح الدول النامية: الصين هي أكبر دولة نامية في العالم، كما أن دول منطقة جنوب المحيط الهادئ الجزرية تنتمي إلى الدول النامية أيضًا، وهما تواجهان التحديات التنموية ذاتها التي تواجهها هذه الدول. ولذا، من المنطقي أن يعمل الطرفان على الدفاع عن مصالح الدول النامية. وهو الأمر الذي أكدت عليه نتائج الجولة. حيث أبدى الجانبان استعدادهما للعمل على الدفاع المشترك عن مصالح الدول النامية. واستعدادهما للاستمرار في الحفاظ على الاتصال والتعاون الوثيقين في الآليات المتعددة الأطراف بما في ذلك الأمم المتحدة، ومعارضة الألعاب الصفرية والتنمر والإكراه والتدخل في الشئون الداخلية، والدعوة إلى التعددية الحقيقية وممارستها، ودعم النظام الدولي في وجود الأمم المتحدة في جوهره.
- التنفيذ المشترك لمبادرة التنمية العالمية التي اقترحتها الصين: في ٢١ سبتمبر ٢٠٢١، طرحت الصين مبادرة التنمية العالمية، وذلك بهدف توجيه التنمية العالمية نحو مرحلة جديدة من النمو المتوازن والمنسق والشامل في مواجهة الصدمات الشديدة لمرض (كوفيد -١٩). وقد توافقت الصين ودول الباسيفيك على التنفيذ المشترك لهذه المبادرة، والتي حظيت بإشادة هذه الدول.

وفي هذا السياق، أكدت الصين دعمها إعادة إعمار مدينة هونيارا عاصمة جزر سليمان، وتنفيذ المشاريع المدعومة من الصين، بما في ذلك مشروع الاستاد للألعاب الباسيفيكية ٢٠٢٣. وأبدت تطلعها إلى مشاركة فيجي النشطة في المبادرة، بهدف تسريع تحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي المبادرة التي أشادت بها فيجي وأعلنت عن دعمها لها باعتبارها قوة دافعة للتعافي

بشكل أسرع بعد (كوفيد -١٩). كما أشادت فانواتو أيضًا بالمبادرة، وأعربت عن استعدادها لتكون جزءًا منها. وكذلك، أعربت الصين عن تطلعها إلى قيام تيمور الشرقية بدور نشط في مبادرة التنمية العالمية.

- التعاون في مجال مكافحة تغير المناخ: يعتبر التعاون المشترك في هذا المجال، أحد أبرز مجالات العلاقات بين الصين ودول الباسيفيك. وفي هذا الإطار، قامت الصين بإنشاء مركز تعاون بينها وبين دول جزر المحيط الهادئ بشأن تغير المناخ. وخلال جولة وزير الخارجية الصيني في هذه الدول، تم التوافق بين الجانبين على معالجة تغير المناخ بشكل مشترك، والتعاون في مجال الحماية البحرية والوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والاستجابة للطوارئ والاقتصاد الأزرق. وضرورة قيام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية بشأن تمويل تغير المناخ، ومساعدة الدول النامية على تعزيز بناء قدراتها. وأكدت الصين التزامها بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة على تعزيز بناء قدراتها في معالجة تغير المناخ في إطار التعاون الجنوبي.
- تعزيز التعاون بشأن مكافحة (كوفيد -١٩): تضامنت الصين ودول جنوب المحيط الهادئ الجزرية معًا بشأن مكافحة (كوفيد -١٩)، ففي الوقت الذي أبدت فيه الثانية تضامنها مع الأولى في بداية تفشي المرض فيها، فقد قامت الصين برد الجميل لهذه الدول، عبر قيامها بإرسال الامدادات والمساعدات الطبية لمساعدتها على مواجهة تفشي المرض فيها. وهو الأمر الذي حرصت الصين على تأكيده خلال جولة وزير خارجيتها في هذه الدول. فقد وصلت الدفعة الأولى من الفرق الطبية الصينية إلى كيريباتي مع الوفد الصيني الزائر، لمساعدة كيريباتي في مكافحة جائحة كورونا وتقديم خدمات طبية لشعبها. وأعلنت الصين أنها ستقدم دفعات جديدة من الامدادات والمساعدات الطبية إلى هذه الدول، وكذلك مواصلة إرسال المزيد من الفرق الطبية لدعم مكافحتها لـ (كوفيد -١٩) ومساعدتها على حماية صحة شعوبها.

- وضع احتياطي امدادات الطوارئ بين الصين ودول الباسيفيك حيز التنفيذ، كما ستعمل مع دول جزر الباسيفيك لبناء منصات للتعاون في مجالات: التخفيف من حدة الفقر والتنمية، والاستجابة لتغير المناخ، والوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، والتعاون الزراعي وتكنولوجيا جيونتساو. وأعربت عن استعدادها لتبادل خبرتها التنموية مع هذه الدول، وتزويدها بالأفراد والتكنولوجيا والدعم المالي، ومساعدتها في تعزيز قدرتها على التنمية المستقلة.
- التوافق بين الصين ودول الباسيفيك على أهمية اجتماع وزراء خارجية الصين وهذه الدول كمنصة وآلية فعالة للتعاون الشامل بين الجانبين، واستعدادهما لمواصلة دفع هذه العملية قدماً وبناء المزيد من التوافقات من أجل التنمية الإقليمية بشكل مشترك. وأكدت الصين أنها ستظل صديقة وشريكة جيدة لدول جزر الباسيفيك لمواجهة التحديات معاً، والسعي لتحقيق تنمية مشتركة وبناء مجتمع مصير مشترك بين الجانبين.
- على الرغم من عدم توافق دول المنطقة بشأن المقترح الصيني بإبرام اتفاق أمني واسع النطاق، بعد تحذيرات من أنه قد يُدخل المنطقة في "محور بكين"، فقد توصلت الصين ودول جزر الباسيفيك إلى توافقات واسعة جديدة بشأن تعميق التعاون الثنائي العملي. تمثلت في: العمل معاً لمعالجة تغير المناخ، وهو التحدي الأكثر إلحاحاً الذي يواجه الدول الجزرية. قيام الصين بمساعدة دول جزر الباسيفيك على تعزيز التنمية المتنوعة، باعتبارها السبيل الوحيدة أمامها لتحقيق التحديث. التعاون في تنمية المحيط، وهو مفتاح التنمية المستدامة للدول الجزرية. علاوة على توسيع الصناعات الناشئة مثل الاقتصاد الرقمي، الذي سيكون نقطة نمو اقتصاد الدول الجزرية في المستقبل.

أما على مستوى العلاقات بين الصين وكل دولة على حدة:

فقد كشفت بكين عبر تصريحات وزير خارجيتها عن أهداف قيامها بإبرام الاتفاق الأمني مع جزر سليمان، بتأكيدها عدم وجود نية لديها لإقامة قاعدة عسكرية في جزر

سليمان، وبررت توقيع الاتفاق بأنه جاء بناء على طلب من حكومة جزر سليمان، لمساعدتها على حفظ الأمن والاستقرار الداخلي فيها على المدى الطويل، وبأن توقيعه تم بناء على حق البلدين كدولتين مستقلتين ذات سيادة، فضلًا عن عدم تعارضه مع القانون الدولي.

وتوصلت الصين وجزر سليمان إلى توافق بشأن دعم الأولى لجهود حكومة الثانية في الحفاظ على الاستقرار الداخلي. وتعزيز الاتصال بشكل مشترك، حيث وقع الجانبان اتفاقية بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرة، وتوصلا إلى توافق في الآراء بشأن التعاون في مجال الطيران المدني. علاوة على التعزيز المشترك للتبادلات الشعبية دون الوطنية.

وقد أبدت ساموا رغبتها في الاستفادة من خبرات الصين في مجال النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وبدورها، أعربت فيجي عن استعدادها لتعميق العلاقات الثنائية مع الصين وتوسيع التعاون معها في مختلف المجالات، ولاسيما البنية التحتية والزراعة والثروة السمكية وبناء القدرات والتنمية المستدامة. وأشادت تونغا بقيام الصين بإنشاء منصات جديدة للتعاون مع دول جزر الباسيفيك، من بينها مركز تعاون بشأن تغير المناخ. وكذلك، قيامها بإنشاء احتياطي من الإمدادات الطارئة لدول جزر الباسيفيك، وتعاونها في الحد من الفقر وتغير المناخ.

وفي الإطار ذاته، توصلت الصين وفانواتو إلى توافق بشأن تعزيز العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون في الشئون الدولية والإقليمية. حيث اتفق الجانبان على: تعزيز التبادلات الشعبية، وتوطيد الأساس الاجتماعي والجماهيري للعلاقات الثنائية. وأعربت الصين عن استعدادها لمواصلة دعم تعليم اللغة الصينية في فانواتو. وتعميق التنسيق الاستراتيجي، والتعهد بالتمسك بالتعددية الحقيقية، والاتحاد في المعركة ضد الجائحة، ودفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية. علاوة على تعزيز التعاون الإقليمي، والحث على استخدام التعاون الثنائي وآلية اجتماع وزراء خارجية الصين ودول جزر الباسيفيك، كمحرك مزدوج لجهود تسريع التنمية المشتركة.

وخلال اجتماع عبر دائرة فيديو بين رئيس وزراء ووزير خارجية جزر كوك مارك براون ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، خلال زيارة الثاني لبابوا نيو غينيا، تعهدت الصين وجزر كوك بتعزيز العلاقات وتعميق التعاون العملي. وقد أشاد براون بالإسهامات الإيجابية التي قدمتها الشركات الصينية لمشروعات البنية التحتية وتحسين معيشة الشعب في جزر كوك. كما اتفق الجانبان أيضًا على تعزيز التعاون في تعليم اللغة الصينية.

وقد أسفرت زيارة وزير الخارجية الصيني إلى بابوا نيو غينيا عن توقيع وثائق تعاون بشأن مكافحة جائحة كورونا والوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها والتنمية الخضراء ومجالات أخرى. علاوة على تدشين مركز جراحي جديد في بورت موريسبي تم بناؤه بمساعدة الصين. وأخيرًا، أبدت الصين دعمها لقيام تيمور الشرقية بلعب دور نشط في الشئون الإقليمية والدولية، وأعربت عن تطلعها لانضمام الأخيرة إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان). كما أبدى الجانبان تطلعهما إلى توسيع التعاون البراغماتي في التجارة والاستثمار والبنية التحتية.

خامساً: التحديات التي تواجه الصين في علاقاتها مع دول الباسيفيك

بقدر ما تتيحه علاقات الصين مع دول جزر جنوب المحيط الهادئ من فرص مهمة للأولى، فإنها تنطوي أيضًا على تحديات للصين، نابعة من السياقات الإقليمية والدولية الساعية إلى كبح جماح محاولات بكين وطموحاتها لتوسيع تأثيرها ونفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في منطقة الباسيفيك.

يكمن التحدي الأساسي الذي تواجهه الصين في رفض الولايات المتحدة والقوى الإقليمية الفاعلة المتحالفة معها، وعلى رأسها أستراليا، لما تطرحه بكين من مبادرات لتوسيع دائرة ومجالات علاقاتها مع دول الباسيفيك. وهو ما تجلى بشكل واضح في رفضها للاتفاق الأمني الذي عقدته بكين مع جزر سليمان، وكذلك رفضها للمبادرة التي أطلقتها بكين بهدف توسيع التعاون في المجال الأمني والتبادل الحر مع دول المحيط الهادئ.

فبالنسبة للاتفاق الأمني مع جزر سليمان، تحدث البعض عن سيناريو احتمال تطور الصراع بين الولايات المتحدة والصين إلى مواجهة عسكرية بعد أن قالت الأولى إنها سترد بشكل حاسم، في حال أقامت الثانية قاعدة عسكرية في جزر سليمان ذات الموقع الاستراتيجي. فيما حذر رئيس الوزراء الأسترالي الجديد أنتوني ألبانيزي من أن حكومة الصين تخطط لأن يكون اتفاقها الأمني مع جزر سليمان "أول الغيث". واصفًا الاتفاق بأنه بداية لطموحات الحكومة الصينية في منطقة المحيط الهادئ.

وبالنسبة للمبادرة الصينية المشار إليها. فقد دعت الخارجية الأمريكية دول المحيط الهادئ إلى الانتباه مما وصفته بـ "الاتفاقيات الغامضة والمبهمة والتي تفتقد إلى الشفافية" مع الصين. فيما دعت أستراليا دول جنوب الهادئ للتصدي لمحاولات الصين توسيع نفوذها الأمني في المنطقة، وحذّرت وزيرة خارجيتها الجديدة بيني وونغ من "عواقب" اتفاقيات من هذا النوع. كما حذرت كانبيرا من أن هذا المشروع يدل على أن "الصين تسعى لزيادة نفوذها في منطقة بالعالم كانت فيها أستراليا شريكًا اختياريًا في مجال الأمن منذ الحرب العالمية الثانية". وأعلنت اعتزامها تكثيف إنخراطها في منطقة المحيط الهادئ، من خلال تخصيص نحو ٥٠٠ مليون دولار أسترالي، كمساعدة للتدريب على الدفاع والأمن البحري والبنى التحتية لمكافحة آثار التغير المناخي.

ولعل ما سبق، يفسر الزيارة السريعة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ إلى جزر فيجي لبحث المقترحات الصينية، في خطوة فُسرت على أنها مبارزة على النفوذ، ومحاولة لخطب ود الدول الجزرية.

وظهرت بعض ردود الفعل المعارضة لمقترح بكين الأخير من جانب بعض العواصم الإقليمية، حيث حذر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ديفيد بانويلو باقي قادة دول المنطقة من أن الخطوة قد تسدد ضربة "للسلم والأمن والاستقرار الإقليمي". فيما أفاد رئيس بالاو التي تُقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان أن على المنطقة أن "تشعر بالقلق" حيال الاتفاقيات المقترحة. ويمكن تفهم موقف البلدين بالنظر إلى أن الأولى تُعد من بين أقرب حلفاء واشنطن في المنطقة، وتستفيد منذ ثمانينيات القرن الفائت من وضع

شراكة حرة مع الولايات المتحدة تضمن لها تعاونًا في مجال التنمية وكذلك حماية عسكرية. فيما لا تعترف الثانية بحكومة الصين.

وبجانب التحدي السياسي والعسكري الذي تواجهه الصين من جانب بعض القوى الدولية والإقليمية في منطقة الباسيفيك، يبرز تحدٍ آخر، وإن كان هذه المرة في المجال الاقتصادي، بمحاولة أستراليا تحدي الدور الاقتصادي للصين في دول جزر جنوب المحيط الهادئ، وذلك عبر إغراء هذه الدول بشراكات اقتصادية تتضمن مساعدات غير مشروطة، وتقوية العلاقات من خلال زيادة تمويل المساعدات الخارجية ودعم البنية التحتية، والتعهد بمزيد من العمل بشأن تغير المناخ.

وفي الختام، يمكن القول إنه على الرغم مما حققته العلاقات بين الصين ودول جزر الباسيفيك من نقلة نوعية، في ضوء النتائج التي أسفرت عنها وزير الخارجية الصيني الأخيرة في هذه الدول، إلا أنه مازال أمام الجانبين طريق طويل للوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من علاقاتهما المشتركة، إذ يجب على الجانبين عمومًا والصين خصوصًا بذل المزيد من الجهد لمواجهة ما يعترضهما من تحديات تؤثر ليس فحسب على حماية السلام والاستقرار في المنطقة، وإنما تؤثر أيضًا على فرص تعزيز التنمية والازدهار لجميع دول المنطقة، بما يؤدي إلى تجنيب هذه المنطقة ذات الأهمية الجيواستراتيجية في العالم أن تصبح ساحة للصراع والمنافسة الجيوسياسية بين القوى الإقليمية والدولية الكبرى.